عرض كتاب: أوضاع اللغة في السودان
تأليف الأمين أبومنقة محمد ويوسف الخليفة أبوبكر

(العدد العاشر من سلسلة الدراسات اللغوية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦)

عرض: أحمد الصادق برير

يقع الكتاب قيد العرض في ٢٠٧ صفحة متوسطة الحجم، ويشتمل على ثلاثة فصول، وثبتاً للمراجع حوى ١٥ مرجعاً باللغة العربية و٥٢ مرجعاً باللغات الأجنبية، إضافة إلى أربعة ملاحق وخريطة لمناطق انتشار اللغات النوبية.

جاء صدور هذا الكتاب في وقت يسعى فيه علماء اللغة السودانيون لإثراء أدبيات الدراسات اللغوية بصفة عامة واللغات الإفريقية على وجه الخصوص، إذ مع قلة هذه الدراسات مقارنة مع العلوم الإنسانية الأخرى، فقد ظل أغلبها حكراً للغات أخرى غير العربية، مثل الانجليزية والفرنسية، وبالأخص اللغة الألمانية. لذلك فهذا الكتاب، وقد كتب باللغة العربية، يعتبر إضافة أتت في أوانها لإثراء البحث العلمى حول الوضع اللغوي في السودان.

وقد أفادنا المؤلفان في مقدمتهما الضافية للكتاب بأن أهمية البحث اللغوي تأتي من واقع التعدد اللغوي في السودان، وأن التاريخ والجغرافيا والثقافة، وحتى الدولة وتشكُّلها، مرتبطة ارتباطاً عضوياً باللسان. والفجوة في البحث العلمي اللغوي في السودان يمكن أن نرد إليها كثيراً من أسباب النزاع والخلاف في السودان، خاصة أن السودان يشهد تحولات اجتماعية وديمغرافية مطردة. ولكل هذا ننوِّه لأهمية هذا الكتاب، خاصة وأن المؤلفَين من الناشطين في الكتابة عن الوضع اللغوي في السودان. فقد ظل البروفسير يوسف الخليفة أبوبكر يعمل في هذا المجال لنصف

قرن من الزمان، وقام بنشر مجموعة مقدرة من المقالات حول هذا الموضوع في عدد من الدوريات باللغتين الإنجليزية والعربية. أما البروفسير الأمين أبومنقة، فقد أثرى المكتبة اللغوية بعدد من الكتب، وبما يقارب الثلاثين بحثاً علمياً كتبها بأربع لغات عالمية (العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية). لذلك فإن كتاباً ألَّفه هذان العالمان لابد أن يكون خلاصة تجربة ثرة تفضي حتماً إلى التعمق والموضوعية، وهما الصفتان اللتان يتميَّز بهما هذا الكتاب.

كتب البروفسير يوسف فضل حسن مقدمة ضافية للكتاب أشار فيها إلى العديد من قضايا البحث في مجال الدراسات السودانية عموماً، وبتركيز خاص على الوضع اللغوي في السودان، وذلك بأسلوب العالم والباحث المؤرخ.

يعطي الكتاب في فصله الأول مؤشرات حول الأوضاع اللغوية في السودان، ويتناول الفصل الثاني السياسات اللغوية في السودان منذ بداية الحكم الثنائي (١٨٩٨) حتى تاريخ التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة (٢٠٠٥). أما الفصل الأخير، فقد عُني بموضوع ما زال مثاراً للجدل لدى المؤرخين وعلماء اللغات الإفريقية، وهو العلاقة القائمة بين اللغات النوبية على النيل وفي الجبال: درجة هذه العلاقة ومسارات هجرة هذه اللغات. وقد اشتمل الكتاب أيضاً – كما أسلفنا – على أربعة ملاحق: اللغات التي اختارها المعهد الصيفي للدراسات اللغوية لتطويرها بجنوب السودان، وقانون المجلس القومي للتخطيط اللغوي، ووثيقة قرار تشكيل المجلس القومي للتخطيط اللغوي، وأخيراً اللغات السودانية ومناطق تحدثها والفصائل اللغوية التي تنتمي إليها، حسب ما وردت في كتلوج إثنولوج Ethnologue الذي يعدِّه المعهد الصيفي للدراسات اللغوية.

جاء الفصل الأول شاملاً وغطَّى معظم أوجه وملامح الوضع اللغوي في السودان. وقد بدأ بإطار نظري ومفاهيمي لتوضيح مفهوم "اللغة" في مقابل

"اللهجة" وازالة الارتباك حول هذا الأمر. ثم عرج إلى أهم مميِّزات الوضع اللغوي في السودان، متمثلة في تعدد اللغات وتباينها وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي وعدم استقرارها على حال. وعزا المؤلفان كل ذلك إلى سعة مساحة السودان والهجرات التي ظلت تفد إليه على مر العصور والأزمان، إضافة إلى الحراك السكاني الداخلي بسبب الحروب الأهلية والمجاعات الناتجة عن الجفاف والتصحر مؤخراً. كما اشتملت المؤشرات أيضاً على موضوعات أخرى مثل تصنيف اللغات السودانية، والأقاليم اللغوية في السودان، واللغة في الحياة العامة (الإعلام مثلاً)، والوضع القانوني للغات السودانية (في التشريع والإدارة والمكاتبات الرسمية والانتخابات والتعليم، إلخ). ولم يغفل هذا الفصل اللغة العربية وأهميتها باعتبارها اللغة الرسمية للسودان واللغة المشتركة lingua franca للتواصل بين المجموعات الإثنية المختلفة. وفصَّل المؤلفان القول في اللهجات العربية في السودان، مع التركيز على اللهجة العامية السودانية (لهجة وسط السودان) وظروف ومراحل تطورها. وخُتم هذا الفصل بملخص لأهم سمات السياسات اللغوية ووجهة النظر حولها، وبذلك تصير تمهيداً للفصل التالي، والذي يتمحور حول السياسات اللغوية بالتفصيل المطلوب.

إن الفصل الثاني – كما أسلفنا – عبارة عن رصد لتاريخ وتطور السياسات اللغوية في السودان منذ بداية الحكم البريطاني– المصري حتى إتفاقية نيفاشا. وقد تم رصد كل ما يتصل بهذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

– التكوين العرقي والثقافي وأثره في السياسة اللغوية.

– السياسة اللغوية في السودان في النصف الأول من القرن العشرين (المترتبة عن مؤتمر الرجاف – ١٩٢٨).

– اللغة في التعليم (في الشمال والجنوب).

- السياسة اللغوية بعد الحرب العالمية الثانية.
- مؤتمر جوبا والسياسة اللغوية التي ترتبت على نتائجه.
- كتابة لغات جنوب السودان بالحرف العربي (وهذا برنامج تخطيط لغوي).
- تعريب التعليم الثانوي.
- السياسة اللغوية التي ترتبت على اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢ حتى ١٩٨٩).
- مشروع المسح اللغوي في السودان.
- نشاط المعهد الصيفي للغويات SIL في جنوب السودان.
- السياسة اللغوية في عهد الإنقاذ.
- قانون المجلس القومي للتخطيط اللغوي ١٩٩٧.

خُتم هذا الفصل بالحديث عن عربية جوبا الهجين والظروف التاريخية واللغوية لتطورها.

أما تحت عنوان "اللغات النوبية على النيل وفي الجبال: درجة العلاقة ومسارات الهجرة" (الفصل الثالث)، فقد بدأ المؤلفان بالحديث عن ما حظيت به اللغة النوبية من البحث والاهتمام من قبل الباحثين الأوربيين منذ وقت مبكر لعدة أسباب، أهمها:

١- ارتباط اللغة النوبية بالدراسات المصرية.

٢- قيام ممالك مسيحية في بلاد النوبة.

٣- الاكتشاف المبكر لنصوص باللغة النوبية، حيث يعود أول نص إلى عام ٧٩٥م، حسب ما أورد عالم الآثار قريفث Grifith.

ثم انخرط المؤلفان بعد ذلك في تفصيل العلاقة اللغوية القائمة فيما بين اللغات النوبية في منطقة جبال النوبة، واللغات على النيل (شمال السودان)، ولغات البرقد والميدوب في دارفور، ولغة الحرازة التي كانت حتى العقود الأولى من القرن الماضي متحدثة بمنطقة جبل حرازة إلى الشمال من مدينة بارا بشمال كردفان.

حول العوامل التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في تكوين المجتمع النوبي الحالي على النيل، فقد أشار المؤلفان إلى أثر الهجرات التي ظلت تفد إلى بلاد النوبة من كل الاتجهات ولفترات طويلة من الزمن، وذلك لأن هذه المنطقة كانت في العهود القديمة جاذبة للمهاجرين والغزاة لما عرفت به من حضارة ومدنية. أما عن منطقة جبال النوبة، فقد ركزا الحديث على التنوع العرقي والثقافي واللغوي الذي تتميَّز به. وقد اشتمل هذا الجزء من الفصل على مجمل الفصائل اللغوية الموجودة بهذه المنطقة، وفقاً لتصنيف الباحث اللغوي إستيفنسون Stevenson، مشيرين إلى أهمية التفريق بين "اللغات النوبية" (فصيلة لغوية محدَّدة) و"لغات جبال النوبة" (اللغات المتحدثة في جبال النوبة بمختلف فصائلها). ثم قام المؤلفان بعد ذلك بإيراد جدولين لنماذج من الألفاظ النوبية المشتركة بين اللغات النوبية على النيل وفي جبال النوبة ودارفور للدلالة على أن كل هذه اللغات من أصل واحد.

أما في ما يتصل بمسارات هجرات اللغات النوبية، فقد استعرض المؤلفان مواطن خلاف المؤرخين وعلماء اللغة حول ما إذا كانت من النيل إلى الغرب أم العكس، فأوردا أدلَّة تاريخية ودينية واجتماعية ولغوية تشير إلى أن اتجاه الهجرات كانت من الغرب إلى النيل. وخُتم الفصل بالإشارة إلى أن اللغات النوبية، بما توفر لها من بحوث في مختلف مجالاتها، ما زالت حبلى بالكثير المتع.

ما نود الإشارة إليه في ختام هذا العرض هو أن هذا الكتاب قد أخرج موضوع اللغات السودانية ودراستها من أروقة الأكاديميا وحقَّق هدفه المتمثل في إشاعة

المعرفة اللسانية ليصل إلى أكبر قاعدة من القراء والمهتمين من غير المتخصصين. على أية حال، ما زال بالمجال متسع لتناول المؤلفين لغات أخرى وقضايا أخرى حول الشأن اللغوي ومستقبل الدراسات اللغوية في السودان، وأملنا أن تصدر طبعة فريدة أو جزء آخر في المستقبل يغطي بقية الجوانب التي لم يتطرق إليها الكتاب.